المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg

دورية علمية محكمة

المجلد الثامن (العدد السادس عشر، يوليو 2023)

إدارة عملية التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من 2010 – 2016[1]

أحمد جاد الرب عثمان

باحث دكتوراه العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

agad3348@gmail.com

[1] تم تقديم البحث في 2022/6/12، وتم قبوله للنشر في 2022/10/3.

ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى نجاح إدارة عملية التحول الديمقراطي في تونس كنموذج لدولة عربية في ظل حالة الاستثناء العربي للديمقراطية، خاصة بعد ما يعرف بثورات الربيع العربي. وتم اعتماد المنهج المؤسسي الجديد لصموئيل هنتنجتون الذي يؤكد على أن علاقة التفاعل السياسي تُصاغ بأكملها داخل الإطار المؤسسي ولا تقتصر على المؤسسات الرسمية. كما انطلقت الدراسة من سؤال محوري هو: لماذا تنجح عملية التحول الديمقراطي في بعض النظم (تونس مثلاً) وتتعثر في نظم أخرى؟ ويتفرع من السؤال الرئيسى عدة أسئلة فرعية تمت الإجابة عنها في معرض هذه الدراسة. وتمثلت الفرضية الرئيسية بوجود علاقة إيجابية طردية. وخلصت الدراسة إلى أن نجاح التحول نحو الديمقراطية في بلد ما عن بلد آخر، يرجع إلى وعي النخبة ومؤسسات الدولة القائمة على إدارة عملية التحول الديمقراطي. وفي حالة تونس نجد أن تاريخ مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسة العسكرية والأمنية ليس لها سابقة في التدخل في الشأن السياسي، حيث أنها على درجة عالية من الحياد وعلى قدر عالٍ من الوعي ولها رصيد ديمقراطي.

الكلمات الدالة: الديمقراطية، التحول الديمقراطي، تونس

ABSTRACT

The current study aimed to identify the extent of the success of managing the democratic transformation process in Tunisia as a model for an Arab state in light of the Arab exception of democracy, especially after the so-called Arab Spring revolutions. The new institutional approach of Samuel Huntington has been adopted emphasizing that the relationship of political interaction is formulated entirely within the institutional framework and is not limited to formal institutions. The study also started from a central question: Why does the democratization process succeed in some regimes (Tunisia for example) and falter in others? Sub-questions emerged from the main question, which have been answered in the course of this study. The main hypothesis was the existence of a direct positive relationship. The study concluded that the success of the transition towards democracy in one country over another is due to the awareness of the elite and the state institutions that manage the democratization process. In the case of Tunisia, we find that the history of state institutions, especially the military and security institutions

have no precedent in interfering in political affairs. They have a high degree of impartiality, a high degree of awareness, and a democratic credential.
Keywords: Democracy, Democratization, Tunisia

المقدمة

دخلت المنطقة العربية مجال التحول الديمقراطي متأخرة بعض الشيء، أساساً ما يطلق علية "الاستثناء العربي". أي باختصار شديد عدم وجود تجارب عربية كجزء مما أسماه هنتنجتون "موجات التحول الديمقراطي"، والذي تتبع ظهورها منذ القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية، ثم في القرن العشرين في أمريكا اللاتينية، وجنوب أوروبا (أسبانيا، البرتغال، اليونان)، ثم شرق أوروبا مع نهاية الحرب الباردة.

تكتسب الدراسات المرتبطة بطبيعة عملية التحول الديمقراطي، وما يترتب عليها من قضايا أهمية خاصة في مختلف الدول؛ بل وتصبح لها أهمية محورية حيث تنصب الدراسة على إدارة عملية التحول الديمقراطي في تونس "2010– 2016".

إن إدارة عملية التحول الديمقراطي لترسيخ قيم الديمقراطية في معظم الدول ومن ثم فهي العملية الرئيسية فيها، وبالتالي تركز غالبية الدراسات المرتبطة بموقف مؤسسات الدولة على مسألة التوازن بين مصالحها، ومدى تقبلها لعملية التحول في بلد ما، وتتباين الأبعاد المرتبطة بسلوك وموقف مؤسسات الدولة في إنجاح إدارة عملية التحول نحو ترسيخ الديمقراطية في بلد ما عن مواقف مؤسسات أخرى، لاختلاف في البيئات والإرث التاريخي في تلك العلاقة.

إن لموضوع القوى الفاعلة، ومؤسسات الدولة خاصة المؤسسة العسكرية والأمنية بالديمقراطية من أهمية عملية، إلا أنها تحظى باهتمام نظري، وفكري؛ ذلك أن مفهوم تاريخ الميراث النخبوي لمؤسسات الدولة في ذلك البلد نحو سعي إحداها للاستقلال النسبي، فكيف تكون العلاقة في ظل إدارة عملية التحول الديمقراطي وترسيخ قيم الديمقراطية؟

المشكلة البحثية

تعد القوي السياسية الفاعلة في النظام السياسي التونسي من أهم أسباب النجاح التي تدفع في اتجاه اتخاذ قرار أو عدم اتخاذ قرار التحول نحو الديمقراطية، وكذلك نجاح أو فشل هذا التحول، حيث توحد علاقة وطيدة بين الدور الإيجابي لتلك القوي الفاعلة وعملية التحول الديمقراطي، فيمكن

أن يكون لها دور في تبني مواقف تتوافق عليها تلك القوي مجتمعة، مثل التوافق علي تشكيل وتكوين "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، وهو توافق أمكن معه اختيار رئيس للبلاد وحكومة وبرلمان، في وقت فارق للحياة السياسية والحفاظ علي الدولة في تونس، وبذلك أنجز خطوات هامة نحو عملية التحول الديمقراطي في تونس وحفظ البلاد من مشاكل الفراغ الدستوري والاضطراب السياسي والمجتمعي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخري تكون تلك القوي الفاعلة كما في بلدان عربية أخري معوقة لعملية التحول الديمقراطي.

وانطلاقاً مما سبق تتمحور المشكلة البحثية حول السؤال الرئيسي الآتي: ما مدي نجاح القوي السياسية الفاعلة التونسية فى تجاوز الاختلافات والتجاذبات لإنجاح عملية التحول ديمقراطي؟ ويتفرع من السؤال الرئيسى عدد من التساؤلات البحثية الفرعية الآتية:

- لماذا تنجح عملية التحول الديمقراطي في تونس وتفشل في دول أخري؟
- وما التحديات التي واجهتها تلك القوي الفاعلة في النظام السياسي التونسي أثناء إدارتها لعملية التحول الديمقراطي، وكيف استطاعت التغلب عليها؟

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية للدراسة

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تناولها لموضوعين في غاية الأهمية, وشديدي الارتباط ببعضهما البعض، وهما نخبة القوي الفاعلة في الحياة السياسية في تونس، وعملية التحول الديمقراطي. وإذا كان هناك العديد من الادبيات السياسية التي تناولت العلاقة بين مفهوم نخبة القوي السياسية الفاعلة وغيرها من المفاهيم الأخرى وعلي رأسها مفهوم التحول الديمقراطي. فإن هذه الدراسة تحاول التركيز علي دور نخبة القوي السياسية الفاعلة في تونس في التعامل مع موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت المنطقة العربية والتي كانت بدايتها فى تونس، وما هي طبيعة ذلك الدور، وعلي أي صعيد قد تم، وما هي الطرق والمناهج التي قد تم اتباعها للوصول لهذا التحول. فلكي يكون هناك تحول ديمقراطي لابد وأن يكون لدي قيادة ونخبة القوي الفاعلة في تونس مجموعة من الأهداف الواضحة النابعة بالأساس من فهم متطلبات المجتمع، ولديها الرغبة والقدرة علي تلبية تلك المتطلبات، بالإضافة إلي التعامل بمرونة مع المؤثرات الخارجية والمتغيرات الداخلية.

تتبدي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال الوقوف علي القضايا والإشكاليات التي تطرحها تجربة التحول الديمقراطي في تونس، واستشراف أفاقها المستقبلي، في ظل ما تشهده من تحولات داخلية من ناحية، وما يحيط بها من تحديات وما تتعرض له من ضغوط إقليمية ودولية من ناحية أخري، لا سيما في مرحلة ما بعد اندلاع الاحتجاجات الناجمة عن عمليات الاغتيالات السياسية وذبح الجنود التونسيين وهم في حالة الافطار في شهر رمضان، واحداث مصر في 3 يوليو 2013م، وما صاحب ذلك من احتجاجات شعبية في المنطقة العربية. كما أن دراسة القوي السياسية الفاعلة في تونس خلال فترة محددة من تاريخها السياسي يُمكن التعرف علي ديناميات النظام السياسي التونسي وكيفية اجتياز مرحلة الخطر في السير في عملية التحول الديمقراطي.

فرضية الدراسة

بني البحث على فرضية أساسية مفادها: أن ثمة علاقة ايجابية طردية بين توافق نخب مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسة العسكرية لنجاح عملة التحول الديمقراطي (هل يمكن أن تنجح عملية التحول الديمقراطي دون التدخل الإيجابي لمؤسسات الدولة؟).

منهجية الدراسة

تتبنى هذه الدراسة اقتراب المنهج المؤسسي "لأنه الأكثر ملائمة لموضوع المشكلة البحثية، إذ أن هذا الاقتراب يستخدم كأداة جيدة للدراسة وعلاقة التفاعل السياسي بين الديمقراطية كحتمية أساسية وعملية التحول نحو الديمقراطية (المنوفي، 1987). فضلاً عن أن المؤسسية الجديدة تركز على العلاقة بين الدولة والمجتمع وأن اتسام مؤسسات النظام السياسي (التطور المؤسسي) هو العامل الحاسم في الحفاظ على النظام السياسي، كما تركز على أن التحول نحو الديمقراطية في كثير من دول العالم منذ الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين والذي ارتبط بإعادة التأكيد على أهمية المؤسسات، كما تتبنى هذه الدراسة أيضاً اقتراب الجماعات لدراسة العلاقة بين القوى والنخب والمؤسسات الفاعلة في دولة تونس التى تنقسم إما إلى طبقات رأسية أو طبقات أفقية لتلك القوى والأحزاب والمؤسسات الفاعلة في المجتمع التونسي، وتفاعلهم مع عملية إنجاح التحول نحو الديمقراطية.

مفاهيم الدراسة

سيتم التركيز علي مفهوم التحول الديمقراطي كمفهوم اساسي وهام.

ترتبط عملية التحول الديمقراطي بالعديد من القضايا والعناصر والأليات والشروط لتحقيقها وتتسم بالكثير من التعقيد والتشابك والتداخل المفاهيمي والنظري مع العديد من المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة كالديمقراطية, الإصلاح السياسي، الحكم الراشد، الشوري، والحداثة، والتغيير , والحوكمة، كما أن هناك العديد من القيم التي تعبر عن الديمقراطية فحينما يكون المفهوم والمسار محل التباس، فكيف بالممارسة والنتائج المترتبة عنها.

مفهوم التحول الديمقراطي

يعتبر أحد مفاتيح هذه الدراسة ومتغيرتها التي أثارت اهتمام العديد من الباحثين, كما حمل العديد من التعابير أيضاً كالدمقرطة, والتحول نحو الديمقراطية, والانتقال الديمقراطي. فالتحول يشير إلي تحويل السلطة من يد الحكام المطلقين إلي حكومة ديموقراطية منتخبة, أي اجتياز المسافة الفاصلة بين أنظمة الحكم غير الديمقراطي والحكم الديمقراطي. هكذا يتحقق الانتقال عادة بعد انهيار النظام القديم وتوافق القوي السياسية علي اختيار النظام الديمقراطي الجديد بمؤسساته واجراءاته, حيث لا يتخلص النظام الوليد من المشكلات السابقة للانتقال. أما التحول فمرحلة تلي الانتقال وهي عملية ممتدة وتشمل عمليات مرتدة تعمل في الاتجاه المضاد (سليمان, 2015, ص31), كما يقصد به تراجع الحكم السلطوي بكافة اشكاله, لتحل محله نظم أخري في الحكم تعتمد علي الاختيار الشعبي الحقيقي, والمؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية والانتخابات النزيهة كوسيلة للتداول علي السلطة, وكبديل عن حكم الفرد (سليم وعابدين, 1990, ص ص 1-2).

ويعرف التحول الديمقراطي علي أنه عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلي أنظمة ديموقراطية تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية, إي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية, فالانتقال الديمقراطي يعني تغييراً جذرياً لعلاقات السلطة في المجال السياسي, وعلاقات الترتيب في المجال الاجتماعي (الصالح, 1993م, ص 159). من خلال هذا التعريف الذي يبدو إجرائياً حيث ستشهد تحولاً جذرياً من نمط إلي نمط فاعل يشمل كافة الأنساق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية, النخب, والهياكل والمؤسسات, ويشمل مراحل متعددة ومتشابكة.

إن عملية التحول الديمقراطي هي عملية ممتدة بمراحل متعددة تختلف أبعادها من دولة إلي أخري, وقد تشمل علي عمليات مرتدة تعمل في الاتجاه المضاد, وتنتهي حالة نجاحها إلي حالة جديدة، وهي ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي, بمعني الحالة التي يمكن معها القول, بقدر كبير من الثقة, إذ أنه لا خطر علي النظام الديمقراطي لا من الجيش ولا من الأحزاب ولا الجماهير ولا من الخارج, إنها الحالة التي توصف معها النظم الديموقراطية بأنها نظم راسخة. ويمكن علي ما سبق تقسيمها إلي أربعة مراحل باختصار .

- مرحلة انهيار النظام السلطوي
- مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي
- موحلة تدعيم النظام الديمقراطي
- مرحلة النضج الاجتماعي والاقتصادي

في محاولة فهم عملية التحول يمكن أن نُلخص في الختام مجموعة من النتائج أهمها:

- إن من أهم مظاهر التحول الديمقراطي أنها عملية معقدة وطويلة الأمد وتحتاج إلي الكثير من البني الاجتماعية و السياسية القوية, وتمر عبر ثلاثة مراحل في الغالب بداية بالانتقال، فالتحول، ثم الترسيخ.
- ضعف مأسسة الحياة السياسية والقوي الاجتماعية, وزيادة الأزمات الأمنية والاقتصادية داخل البني السياسية, عامل معيق لنجاح المسار الديمقراطي ومحفز لتدخل المؤسسة العسكرية في صناعة المشهد السياسي.
- لنجاح عملية التحول الديمقراطي يجب توافر إدارة النخب السياسية إضافة إلي إبعاد المؤسسة العسكرية من المشهد السياسي.

الدراسات السابقة

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة المباشرة بالموضوع (دراسات متعلقة بإدارة عملية التحول الديمقراطي ودور العامل الخارجي في هذا الإطار، ودراسات متعلقة بالحالة التونسية).

دراسات متعلقة بإدارة عملية التحول الديمقراطي ودور العامل الخارجي في هذا الإطار

1- دراسة هنتجتون (1993) بعنوان "الموجة الثالثة: الديمقراطية أواخر القرن العشرين".

تبين الدراسة تحول بعض دول العالم من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى. وتعد الدراسة محاولة لتغيير أسباب وكيفية هذه الموجة من التحول إلى الديمقراطية بين عامي 1974، 1990، وما ترتب عليها من نتائج سريعة. ومن النقاط الأساسية في الدراسة أن التحولات الديمقراطية في الموجة الثالثة كانت تختلف عن نظيراتها من الموجتين السابقتين. ويلخص الكاتب أن هناك عمليتان برزتا على السطح في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة وهما: التحول الديمقراطي، وتصاعد المد الإسلامي. ورغم ما يبدو بينهما لأول وهلة من تنافر؛ يتماسان على الحواف.

2- دراسة أسامة (2019) بعنوان "التراجع الديمقراطي في دول الموجة الثالثة للديمقراطية".

تناولت تحليل لرؤية صموئيل هنتنجتون، على أساس أن هناك ثلاث موجات للديمقراطية وتقابلها موجات للتراجع عنها والتحول نحو السلطوية. بدأت الموجة الأولى في بدايات القرن التاسع عشر واستمرت حتى عشرينيات القرن الماضي، حيث الفترة التي تلتها أول موجة للتراجع عن الديمقراطية، نظراً للكساد الكبير عام 1929، وصعود الفاشية والشيوعية في أوروبا. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت الموجة الثانية للديمقراطية التى سرعان ما انتكست في العديد من الدول التسلطية، وظهرت الانتكاسة الثانية في أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وفي منتصف السبعينيات بدأت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي واستمرت حتى التسعينيات مع نهاية الحرب الباردة.

3- دراسة بدر الدين (1986) بعنوان "مفهوم الليبرالية".

تتناول التطور الديمقراطي والتفرقة بين مفهوم كل من الديمقراطية والتحول الديمقراطي والتحول الليبرالي. ثم تتناول التحول الديمقراطي، وأخيراً شروط نجاح العملية الديمقراطية، وتأصيل لمصطلح الديمقراطية، والمفهوم الإثني للديمقراطية، والمفهوم الماركسي، ومن له الحكم؟

4- دراسة عرفات (2007) بعنوان "دور العامل الخارجي في تغيير الثقافة السياسية: دراسة في فكر المحافظين الجدد تجاه عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية (2001- 2006).

ركز هنا الباحث على المبحث الثاني من الفصل الثالث الخاص بالإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية، الذى تناول أسباب نشر الديمقراطية من وجهة نظر المحافظين الجدد، وشروط عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

5- دراسة إبراهيم (2014) بعنوان "أزمة النخبة السياسية تعثر مسارات الثورة".

يبين فيها أن مفهوم النخبة يشير إلى أحد سمات البناء الاجتماعي، واختلاف درجتي النفوذ والتأثير اللتين يتمتع بهم الأفراد. ثم عرفت الدراسة النخبة (أساس النخبة وسندها، والتحديد الإمبريقي لها). ثم تناولت السمات العامة للنخبة السياسية، وعناصر قوة النخبة، وضعفها، ثم النخب المصرية بين العولمة والثورات الديمقراطية، وضمت الدراسة مسيرة الحالة المصرية، من دور النخب في تدعيم عملية الانفصال الديمقراطي أو إعاقتها، ومدى إيمان هذه النخب حقاً بقيم الديمقراطية، وعما إذا كانت تقبلها وتعتقد فيها حقاً أم تقبلها إذا ضمنت لها الوصول إلى السلطة ، فإذا لم يتحقق ذلك تكون مستعدة لاستخدام أساليب غير ديمقراطية. وتناولت أيضاً تعثر مسارات الثورة في 25 يناير 2011 في مصر وما تعانيه من تشوهات فكرية وسياسية وأخلاقية. وختمت الدراسة بأسباب إخفاق ثورة 25 يناير ومسئولية النخب التي تولت بعد الثورة، والأخطاء التي وقعت فيها، والتي أدت إلى حالة السيولة والضبابية التي استمرت حتى عام 2014، وأن النخب المصرية بدأت في التغيير بعد ذلك ولازالت قيد التشكل والتبلور.

دراسات متعلقة بالحالة التونسية

1- دراسة الجمعاوي (2014) بعنوان "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق".

تناولت هذه الدراسة أبرز القوى السياسية الفاعلة في تونس، وتعقيدات الأزمة السياسية، كما تناقش احتمالات المرحلة المقبلة في تونس. وتطرقت الدراسة إلى ملامح المشهد السياسي في تونس بعد انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر 2011، والقوى السياسية الفاعلة في تونس (الترويكا- الجبهة الليبرالية – الجبهة اليسارية القومية- جبهة الإنقاذ الوطني). ثم تناقش أسباب الأزمة السياسية وإجابة لأسئلة هامة وملحة: ما هي أبرز القوى السياسية الفاعلة في تونس بعد الانتخابات السابقة الذكر؟ وما هي أسباب الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد بعد الانتخابات؟ وما هي العراقيل التي تواجه مشروع بناء توافق صلب من الفرقاء السياسيين بعد الثورة؟ وما هي أولويات المرحلة المقبلة؟

2- دراسة عويضة (2017) بعنوان "تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض بلدان دول الشمال الافريقي منذ عام 2011: دراسة حالات مصر – ليبيا – تونس".

تناول مبحث تمهيدي عن الإطار المفاهيمي: مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة، ثم عملية التحول الديمقراطي/ الدمقرطة، ثم الانتقال الديمقراطي. وتناول الفصل الثاني من الدراسة التحديات الداخلية لعملية التحول الديمقراطي في تونس وباقي الدول محل الدراسة. ثم تناول الفصل الثالث التحديات الخارجية لعملية التحول الديمقراطي في تونس وباقي الدول محل الدراسة في ضوء ما تواجهه من تحديات.

3- دراسة حسن (2018) بعنوان "الحركات الاجتماعية وعملية التحول الديمقراطي في تونس وحزب النهضة دراسة حالة: دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا السياسية".

يتناول الباحث في الفصل الخامس: "الثورة: التطبيق والتحديات" : "النهضة وعملية التحول الديمقراطي بعد الثورة: التطبيق والتحديات".

4- دراسة البرديسي (2016) بعنوان "تونس بين تدعيم الثورة وتفكك الدولة".

ناقشت الدراسة الزعم القائل أن تونس هي الدولة العربية الوحيدة بين دول الربيع العربي التي أنجزت تحولاً ديمقراطياً حافظ على مقومات الدولة إلى حد جعل الملاحظين يتحدثون عن استثناء تونس. وترى الدراسة، أنه من السابق لأوانه الإجابة بصفة قطعية حول مدى نجاح تونس خلافاً للبلدان العربية الأخرى، وتتساءل الدراسة حول هل هناك عوامل خاصة بتونس؟ هل مرد النجاح الظاهري يعود إلى دور المرأة ووزن الإرث البورقيبي؟ أم يعود إلى دور المجتمع المدني؟ وتتساءل الورقة هل ستنجح تونس في النهاية في ارساء ديمقراطية دائمة؟ ترى الدراسة أن مقومات نجاح التدعيم الديمقراطي ثلاثة: التحاور السياسي، والتجانس المجتمعي، والدولة العضوية. ثم تتطرق الدراسة إلى رهان العدالة الانتقالية للبت في ثلاث ملفات تبدو متداخلة ولكنها مستقلة وهي: المسئولية السياسية للطاقم السياسي السابق، والمسئولية الجنائية الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان، والمسئولية في قضايا الرشوة والفساد. وأخيراً تُقيم الدراسة الأخطار التي تهدد التجربة وهي بدورها ثلاثة: الأزمة الاقتصادية، وإضعاف الدولة، والارهاب.

5- دراسة المناعي (2016) بعنوان "الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي".

تناولت التعريف به كمنظمة نقابية وطنية مستقلة عن كل التنظيمات السياسية، التى تستمد شرعيتها وقوتها وقراراتها من القواعد العمالية، وكيف أن جذوره تعود إلى الحركة الوطنية منذ الاستعمار

الفرنسي، وأنه قريب فكرياً من الحزب الشيوعي التونسي (حركة التحرير لاحقاً)، وعلاقته بالسلطة في ثلاث مراحل: الفترة بعد هروب الرئيس زين العابدين في فبراير 2011، وفترة الانتقال الديمقراطي بين الصراع والمهادنة، وانتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر 2011، ثم الاتحاد العام للشغل في ظل طبيعة الانشقاقات التي يعيشها بين القيادة المركزية والقيادة النقابية.

6- دراسة (STEPAN, 2012) بعنوان "TUNISIAN TRANSITION AND TWIN TOLERATION".

تتناول الدراسة التحول السياسي التونسي، حيث أمكن الكاتب استنتاج أن تطبيق العلمانية المتطرفة لم يساهم في ترسيخ الديمقراطية، والمثال على ذلك الجمهورية الثالثة في فرنسا، وتركيا أتاتورك. وبدراسة الحالة التونسية يمكن استخلاص ما أسماه: "التحميل المزدوج"، الذى يتألف من "**التحميل الأول**" ، ويتمثل في سعي الإسلاميين للفوز في الانتخابات دون مواجهة الرفض الديني التقليدي للقوانين الوضعية. **التحميل الثاني**؛ يتمثل فى قبول الدولة لطرح الإسلاميين لقيمهم ورؤاهم في إطار دستوري يحمي حقوق ورؤى المواطنين. وترى الدراسة أن مثل ذلك التحميل المزدوج قد يدفع تونس إلى النجاح، مستبعدة غلاة الإسلاميين ورؤاهم، وكذلك متفادية تجربة الجمهورية الثالثة الفرنسية، وتجربة تركيا الكمالية على السواء. وأنه بعد عقود من حصولها على الاستقلال، تُبدي تونس إشارات إيجابية لإمكانية تحولها إلى نظام ديمقراطي متماسك يقوم على مبدأ "التحميل المزدوج"

الإطار النظرى

عملية التحول الديمقراطي

تعتبر عمليات التحول الديمقراطي وما ارتبط بها من تحول نحو الديمقراطية في دول العالم الثالث بصفة عامة، ودول المنطقة العربية بصفة خاصة، هي الأعلى شأناً وطلباً، ولا سيما في أعقاب انتهاء الحرب الباردة بين القطبين العظميين: حلف الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي، والرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية. وفي أعقاب موجات الربيع العربي في المنطقة العربية بدءاً من تونس في 18 ديسمبر 2010 وما تبعها من موجات لدول أخري في مصر، واليمن، وليبيا، وسوريا والتي سرعان ما قوبلت بالرفض من القوى العالمية والإقليمية وإسرائيل نتيجة خبرة

تراكمات سابقة من بدايات إجراء انتخابات نزيهة في الجزائر في تسعينات القرن الماضي، وانتخابات غزة في 2006، ومصر 2008 ثم 2011 (لطفي، 2019).

يمكن إرجاع الأسباب المؤثرة على إدارة عملية التجول الديمقراطي إلى أسباب داخلية، وأسباب أخرى خارجية، وفي إطار شديد الترابط بين ما هو داخلي وخارجي (عبد الحليم، 2008)، حيث تم تناول الأسباب الداخلية المتمثلة في: مدى إدراك القيادة السياسية، وانهيار شرعية النظام القائم، ودور العامل الاقتصادي، مع تزايد قوة المجتمع المدني، وأيضاً مدى نمو ثقافة سياسية ديمقراطية في المجتمع.

هناك أيضاً أسباب خارجية لها التأثير الإيجابي نحو إجراء تحولات ديمقراطية في الأنظمة التي لم تأخذ بعد بالديمقراطية، ويلاحظ أن دول العالم الثالث تعتبر سريعة التأثر بالعوامل الخارجية خاصة من الدول الغربية، المتمثلة في ضغوط الدول المانحة للمعونة، ضغوط المؤسسات الدولية، أو رغبة النظام في الاندماج في المجتمع الدولي ومنظماته الدولية والمالية بهدف تلقي مساعدات ومنح (الميري، 2006)، وكذلك بفضل تأثير نظرية "الديمنو"، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

يمر التحول الديمقراطي بعدة مراحل وهي الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، وتتضمن مراحل التحول ومخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي لأن عملية التحول عملية ممتدة ومعقدة تتكون من مراحل متعددة ومتداخلة واقعيا: مرحلة انهيار النظام السلطوي، ومراحل إقامة النظام الديمقراطي، ومرحلة التماسك الديمقراطي ومرحلة النضوج الديمقراطي. كما أن هناك أنماط للتحول الديمقراطي من أعلى ومن أسفل أو عن طريق التفاوض أو حتى نمط التدخل الأجنبي (هلال، 2014).

لإدارة عملية التحول الديمقراطي في النظم العربية بعد ثورات الربيع العربي ظهرت أهم معوقات عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وفي الصلب منها تونس (وسيم، 2010). تتمثل اهم هذه المعوقات فى رسوخ بنى وهياكل التسلط والاستبداد والفساد. فلم تشهد أي من دول الربيع العربي (تونس، مصر، اليمن، ليبيا) على مدى تاريخها تجربة ديمقراطية (عدا مصر فترة الليبرالية والحكم الملكي)، حيث دأبت أدبيات التحول الديمقراطي على وصف العالم العربي بأنه يمثل "الاستثناء" ضمن موجة الديمقراطية التي شهدها العالم منذ سبعينيات القرن الماضي، وقد انشغل كثير من الباحثين العرب والأجانب بظاهرة "العجز" أو الاستعصاء الديمقراطي في العالم العربي. وهناك

من الباحثين الذين ركزوا على توجهات وسياسات النخب السياسية التي تولت مقاليد الحكم بعد مرحلة الاستقلال؛ "بأنهم كرسوا وتفننوا في تكريس التسلطية"، بل واجتهدوا في تحديث آلياتها لصالحهم (توفيق، 2014).

تناولت هذه الدراسة تونس، أهم الدول التي تم تغيير الحكم فيها ولم تشهد حتى (2016) انجازاً واضحاً على طريق التحول نحو الديمقراطية، وهي تعتبر استثناءاً عربياً، حيث يتم رصد وتحليل وتقييم أهم العوامل التي أدت، وتؤدي إلى تعثر عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، فضلاً عن تفسير النجاح النسبي الذي تحقق في تونس مقارنة بالحالات الأخرى، وكذلك طرح بعض الرؤى والتساؤلات بشأن المستقبل والأطروحة الرئيسية التي تنطلق منها الدراسة مفادها أن السياسات المشوهة التي أنتجتها النظم التي تقلدت الحكم لعقود في دول الربيع العربي كما يلى:

- التزامن بين بناء الدولة وتأسيس الديمقراطية (كما فى ليبيا واليمن).
- تدفق التحول الديمقراطي سياسياً وبحثياً حيث مثل موضوع التحول الديمقراطي كعلم.
- ماهية الاستثناء العربي ديمقراطياً؟ والتراكم العلمي؟ وهو أكثر حضوراً في كتابات هنتينجتون، وإيلي حذوري، وبرنارد لويس أكثر منه في الممارسات العربية نفسها حتى أن العالم أرنديهات الأمريكي أسس مراجعته النظرية في جامعة "بل" على الديمقراطية الغربية تجاه نظرية الديمقراطية التوافقية على نموذج بلد عربي هو "لبنان".
- رؤية مغايرة "intermesics" والربيع العربي، وهي رؤية لمعالجة التداخل والاشتباك بين الداخل والخارج، وهي كلمة خليط (مهجنة) بين الأحرف الأولى لكلمة "International" أي دولى مع الأحرف الأخيرة لكلمة "Domestics" أي داخلي أو محلي (قرني، 2014)، ولفهم ما إذا كان المفهوم المهجن يعطي شيئاً جديداً في النظرية لهذه الظاهرة، يتم التركيز على ثلاث نتائج هي (تداول الأفكار ، العنصر التونسي في الربيع العربي، وأهمية العنصر المالي الخارجي) (في الوضع المصري فى عام 2014).

ورغم التحديات التى تواجه عملية التحول الديمقراطى فى تونس، إلا أن "التجربة التونسية" تعد تجربة حديثة وملهمة مقارنة مع دول مثل اليمن أو سوريا، ويمكن القول أن الدولة محل الدراسة مع غيرها من دول الربيع العربي تهدف – داخليا– إلى الوصول للحكم الصالح (فرجاني، 2014)، ويمكن تقسيمه إلى أولاً، الحكم السياسي Political Governance وهو مسئولية الدولة، وثانياً الحكم

الاقتصادي Economic Governance ويتشارك في إدارته كل من الدولة والقطاع الخاص. ثالثاً، الحكم الاجتماعي Social Governance ويشمل القيم الأساسية مثل حقوق الإنسان، والعقد الاجتماعي (الدردي، 2014).

وتنقسم التحديات التى تواجه عملية التحول الديمقراطى فى تونس إلى تحديات داخلية وخارجي كما يلى:

اولاً: التحديات الداخلية

تتمثل التحديات الداخلية فيما يلى:

أ- التحديات السياسية والأمنية

تناول الباحث التحديات السياسية التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في تونس سواء على مستوى النخب أو الشعب من خلال خمسة محاور هي: تحديات ناتجة عن البيئة السياسية غير المواتية للتحول الديمقراطي في تونس والتي نتجت عن أوضاع ما قبل الثورة، وتحديات تتعلق بالانقسامات ما بين النخب السياسية والتي نتجت عن اختلاف الأجندات والرؤى، وتحديات تتعلق بمواقف وأدوار أيضاً النظام السابق الذي عمل على الاحتفاظ بمكانته ومصالحه ولو على حساب سير العملية الديمقراطية.

ب- رسوخ بني وهياكل التسلط والاستبداد والفساد

لم تشهد تونس على مدى تاريخها أي تجربة ديمقراطية حقيقية بل خضعت لحكم سلطوي، فضلاً عن إحكام السيطرة على قوى ومنظمات المجتمع المدني، والتدخل في شؤون السلطة القضائية، وممارسة لعبة الصراعات بين القيادات عن طريق ضرب قوى بأخرى، وحزب بأخر وتيار بغريمه، وشراء الزمم والولاءات.

ج- ضعف منظمات المجتمع المدني

رغم أن المجتمع المدني التونسي لعب دوراً هاماً في انقاذ المسار الانتقالي، إلا أنه يعاني من تحديات التضييق على حرية تكوين الجمعيات، وغياب المهنية، والإجراءات المعقدة لتلقي التمويل، وعدم تفعيل الحق الدستوري في حرية التعبير والتظاهر السلمي وهو ما يكون إلا في بعض الآحيان فقط مسألة صورية (عويضة، 2017).

ثانيا: التحديات الخارجية

لا يمكن فصل ما حدث بالمنطقة العربية ما بعد 2010 عن واقع التفاعلات بين المنطقة وجوارها الإقليمي الشرق أوسطي، الذي يسعى دوماً للتأثير فيه عبر قوى إقليمية تسعى لنشر وتنفيذ مشاريعها الخاصة، مثل المشروع الإيراني، وكذلك المشروع الصهيوني، وقد امتدت تأثيرات الحراك مع نهاية عام 2010 لما هو أبعد من نطاقها الجغرافي (Barzegan, 2012). لذلك لا يمكن الفصل بين ما حدث عن سياقات التفاعل والتنافس بين القوى الكبرى لإحياء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية لإعادة التمركز مرة أخرى في الشرق الأوسط (نجيب، 2014)، ولم تَغب دول الاتحاد الأوروبي عن المشهد بصورة أو أخرى لضمان مصالحها إما عبر سعي أوروبي مشترك لإعادة رسم العلاقة مع دول جنوب المتوسط وشمال أفريقيا؛ كاتفاقية الشراكة الأوروبية مع دول شمال افريقيا وغيرها من دول القارة، كإعادة تعزيز العلاقات الفرنسية مع تونس والمغرب والجزائر، والسعي البريطاني والألماني والإيطالي غير بعيد عن ذلك (عبد الجواد، 2014).

ويتناول الباحث البعد الثاني (البعد الخارجي) لتحديات عملية التحول الديمقراطي في تونس والمتمثل في التحديات على المستويين الدولي والإقليمي (جنوب المتوسط) لكل من الفاعلين الرئيسيين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي

1- الموقف الأمريكي ودوره في عملية التحول في تونس

لا يعني الانكفاء الأمريكي عن مواجهة عن مواجهة المشهد الإقليمي العربي تجاه أقاليم أخرى تحمل مكانة أهم من منظورها الاستراتيجي، انسجاماً أو مغادرة للساحة، فهو أمر لم تعد واشنطن قادرة علية في ظل مصالحها في المنطقة وأهمها: الحفاظ على أمن ووجود إسرائيل، والحرص على الامساك علناً على الأقل بخيوط ملف الصراع العربي الإسرائيلي، بعيداً عن المنابر الأممية ولا حتى الأوروبية (عويضة، 2017)، وهكذا تواجد الموقف الأمريكي على تلك التغيرات العربية خاصة ليبيا وتونس. وفيما يخص تونس، كانت إدارة أوباما وقت قيام الثورة التونسية غارقة في انكفاء كبير عن المنطقة بفعل تعثر خطة احتواء الفشل في العراق وأفغانستان، إلى جانب انسداد التسوية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وفي ظل هذه الأوضاع ، لعب عنصر المفاجأة والتسارع المميز للثورات دوراً أساسياً في إصابة الموقف الأمريكي بحالة من الارتباك والاضطراب بين الخطاب التقليدي المشدد

على تسريع مساعي الديمقراطية، والواقع بالغ التعقيد القادر على اسقاط أنظمة موالية دون تقديم يد العون لها مما أجبرها على تبني موقف وسطي (قنديل، 2013).

2- الموقف الأوروبي ودوره في عملية التحول في تونس

كانت الازدواجية والارتباك هي العنوان سواء عن موقف الاتحاد الأوروبي بشكل عام أو عن كل دولة على حدة في تردد واضح وخشية فشل الثورات، وقدرة الدولة على احتواءها (Pretnes, 2011) لاختلاف كل دولة عن الأخرى طبقاً لأوضاعها الداخلية، فلم يصدر أي موقف للاتحاد الأوروبي بعد أكثر من أسبوعين من الأسابيع الثلاثة الأولى من الثورة التونسية سوى تصريح صحفي لمسؤولة السياسات الخارجية للاتحاد "كاترين أشتون": بأن الاتحاد الأوروبي يأمل الوصول إلى حل ديمقراطي دائم في تونس"، كما دعا للهدوء بعد خروج بن علي، ومدحت لاحقاً في الانتخابات للمجلس الوطني التأسيسي وهنأت الشعب التونسي بنضاله (ايوب، 2011).

تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى محورين: **المحور الأول** يحلل القوى الفاعلة فى النظام السياسى التونسى. **المحور الثانى** يستعرض مراحل إدارة عملية التحول الديمقراطى فى تونس. وفيما يلى عرض لهذه المحاور:

1-القوى الفاعلة في النظام السياسي التونسي

يتناول الباحث في هذه الدراسة محورين: الأول هي القوى الفاعلة في النظام السياسي التونسي وهي التي يتوقف عليها نجاح أو فشل عملية التحول الديمقراطي، الأول؛ هي القوى الإسلامية ممثلة في حزب النهضة، والقوى العلمانية من أحزاب وتيارات وخاصة الاتحاد العام للشغل التونسي، والمحور الأخر هو؛ مراحل عملية التحول الديمقراطي؛ المرحلة الأولى (2010- 2014)، والمرحلة الثانية (2014- 2016) وهما حسب ما تم انجازه من الانتخابات، ومجلس تأسيسي ودستور.

بدخول المنطقة العربية موجات الربيع العربي بنهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدءاً من الثورة التونسية (17 ديسمبر 2010) حرق بوعزيزي نفسه، 14 يناير 2011 "رحيل بن علي" بدأت عملية التحول الديمقراطي في تونس أولاً، ثم في مصر وتلتها عمليات تعثر في اليمن، وليبيا، وسوريا، حيث باتت تونس استثناءاً عربياً في استكمال مسارها في عملية التحول الديمقراطي، والتي

من أكبر ظواهرها انتخابات شفافة ونزيهة من القاعدة الشعبية إلى قمة الهرم التنفيذي نجم عنه تداول السلطة سواء في شكلها البرلماني أو الرئاسي، وانتخابات رئاسية مباشرة من الشعب وحرية تكوين الاحزاب والقوى والحركات السياسية والنقابية، وصياغة القانون، وحرية الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب.

أفرزت عملية التحول الديمقراطي في تونس عن تدفق في عملية إنشاء الاحزاب والقوى والحركات السياسية أو الموافقة على من كان غير معترف به من قبل الثورة بعد أن كان حزب التجمع الدستوري الحاكم يسيطر على 75 من عدد النواب المنصوص عليه في الدستور منذ الاستقلال عام 1956، وحتى ثورة الياسمين مهيمناً وخانقاً للحياة السياسية، مما فتح المجال لظهور قوى وحركات سياسية ونقابية مهنية، والتي تنوعت في خمس مشارب فكرية وسياسية، ليبرالية، ويسارية، وقومية، وإسلامية، وبيئية. بعد أن كانت محصورة في عدد أحزاب لا يزيد عن عشرة أحزاب قبل الثورة وأصبحت تتجاوز عدد (123) حزب معترف يه بعد الثورة.

يتناول الباحث أقوى فاعلين قبل الثورة وبعدها، وهو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (حزب الرئيس بورقيبة وبن على الحاكم)، وحركة النهضة الإسلامية، والاتحاد العام للشغل التونسي، ثم موقف العسكريون من عملية التحول الديمقراطي.

1-1 حزب حركة النهضة ممثلاً عن القوى الإسلامية

شاركت حركة النهضة الإسلامية في الانتخابات التشريعية إبريل 1989، حيث حصدت منفردة 13% من أعداد الأصوات رغم تضييق نظام "بن علي" عليها (الجورش، 2012). كما شاركت في الانتخابات البرلمانية عام 1994 حيث تم التحالف بين الدولة والقوى السياسية العلمانية ضدها، كما شاركت بعد الثورة في ديسمبر 2010 حيث جاءت الانتخابات التي أجريت في البلاد وخارجها والتي خضعت ولأول مرة للرقابة الدولية والنزاهة والشفافية. فازت حركة النهضة الإسلامية بعدد (89) مقعداً (من 217 مقعد)، يليها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بـ (30) مقعداً (حزب الرئيس الأسبق عبد المنصف المرزوقي) متقدمة الصفوف للأسباب التالية:

- تشظي الساحة السياسية بالأحزاب (وصل لـ 132 حزب)، وعدد هائل من المستقلين.
- وقوع الأحزاب العلمانية في عدة أخطاء من الحجم الثقيل، منها التورط في قضايا ايديولوجية ذات علاقة بالمسائل الدينية.

- قدرة الإسلاميين على التواصل مع عموم المواطنين، وخطابهم المعتدل المطمئن لجموع الجماهير.

بعد فوز حركة النهضة الإسلامية في المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر 2011 وجدت نفسها محيرة بين ثلاث احتمالات: البقاء خارج السلطة في انتظار أوضاع أفضل، أو التوجه نحو مشاركة موزونة في حكومة وطنية ممثلة لجميع الأطراف الفاعلة، أو تتولى تشكيل حكومة تكون هي المحرك لها، وهو السيناريو الذي اختارته، وبذلك وضعت نفسها في قلب الاعصار، حيث يعتقد البعض بأن الإسلاميين معارضون جيدون لكنهم في المقابل هم حكام فاشلون (الجورش، 2014)، هذا رأي قابل للنقاش نظراً لصيغته التعميمية، لكنه في الآن نفسه لا يخلو من جزء واسع من الوجاهة إذا ما تم الرجوع لأمثلة عديدة هنا وهناك، باستثناء النموذج التركي، الذي لم يدرس حتى الآن بشكل جيد ودقيق في العالم العربي. كانت أهم العقبات التي نالت من شعبية حكومة حركة النهضة هي: الشأن الاقتصادي والمعيشي لغالبية الشعب التونسي، والإعلام المضاد سواء المحلي أو الإقليمي، والصدام مع التيارات الإسلامية المتشددة مثل الجماعة السلفية، رغم أن حكومة حركة النهضة قدمت كثيراً من التنازلات منها: استبدال رئيس حكومتها بآخر ليس من حركة النهضة، والقبول بالتراجع عن نص دستوري مضاد لتوجه الحركة "وهو مساواة المرأة بالرجل"، ثم التراجع خطوة إلى الخلف لإنجاح تكوين المجلس التأسيسي وإنفاذ الدستور التونسي التوافقي. لكن يبقى العائق الرئيسي في عملية التحول في تونس خصوصاً وفي معظم البلدان العربية هو وجود أنظمة مستبدة مترسخة تقاوم هذا التغيير للأفضل، ونظم اجتماعية وثقافة سلطوية وأولوية متضامنة مع الوضع السيء القائم، وأخيراً وجود وضع إقليمي غير مشجع، فعندما تخلصت أوروبا من مرحلة الاستبداد السياسي السوفيتي كان لديها الاتحاد الأوروبي لإرشادها وتوجيهها خلال عملية التحول الديمقراطي والتغيير الاقتصادي، "ليس لدينا ذلك في منطقتنا العربية، بل على العكس لدينا دول تدفع في الاتجاه الآخر (سالم، 2016).

2-1 حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (ممثلاً للقوى العلمانية)

تواجدت العلمانية في تونس مع طبقة النخبة المثقفة وخاصة المنبعثة في فرنسا، وقد تبوأت العلمانية مع الأسابيع بعد إعلان استقلال تونس عام 1956، حيث من المعروف سياسياً وتاريخياً أن الزعيم "بورقيبة" كان مشبعاً بالأيديولوجية الثقافية الفرنسية ومتأثراً بنزعة أتاتورك العلمانية في تركيا، ومتطبعاً في دأب بالاقتداء بالغرب الرأسمالي، ومشبعاً بالفرانكفونية الفرنسية أيديولوجية وثقافة بما في

ذلك النخبة المعاونة لبورقيبة – بخلفيتهم الفكرية الليبرالية الديمقراطية نتيجة الدراسة في فرنسا، بل والمشاركة في النشاط السياسي لبعض الأحزاب السياسية الفرنسية قبل العودة إلى تونس. إضافة إلى ذلك أن الحزب الدستوري التونسي والذي تفاوض على الاستقلال كانت طبقته وشرائحه العليا من الطبقة الوسطى بثقافتها الغربية، والفرنسية على وجه الخصوص، خاصة بعد أن ضيق بورقيبة وعزل الأوساط الدينية الإسلامية في أكبر معقل ديني في جامعة الزيتونة ذات الإرث التاريخي الإسلامي التقليدي وفقاً لسياسات التغريب، والعلمنة لكل نواحي المجتمع التونسي خاصة التعليم، حيث رأى أن التيار العروبي والإسلامي منافساً له لا يستقيم العمل في وجوده، ومحتكراً كل الأجهزة السياسية لكل الأنشطة الدينية دعوةً وتوظيفاً من طريق مشروع العلمنة والتغريب للدولة، وهو ما تم مقاومته في شكل انتفاضات بدءاً من عام 1971، حيث باتت القطيعة مع كل ما هو عربي وإسلامي مع النظام السياسي الحاكم في تونس.

تسود حزب التجمع الدستوري الديمقراطي مجمل نواحي الحياة السياسية في تونس منذ الاستقلال عام 1956 بقيادة زعيمه ذو الشخصية التاريخية والكاريزمية المهيمنة على الساحة التونسية منذ الاستقلال وحتى قيام "بن علي" وزير داخليته بعزله، وتولى رئاسة الحزب وتونس معاً من 1987/11/7. وترجع قوة الحزب الأساسية لقائده بورقيبة، والعديد من **العوامل التاريخية** بالإضافة إلى العوامل الأخرى (ميتكيس، 1981)، حيث ترجع العوامل التاريخية إلى طول فترة كفاحه من أجل التحرر، ووجود قائد تاريخي وزعيم كاريزمي على رأس هذا الحزب يقوم بتحريكه ومساندته مما يضفي على الحزب مهابة، ويساعد في تدعيم مركزه.

وقد توفر للحزب الدستوري هذان العاملان، لأن كفاحه قد بدأ منذ ثلاثينيات القرن الماضي، إلى أن نجح في الحصول على الاستقلال عام 1956، أما القائد التاريخي فقد جسده بورقيبة الذي أعطى للحزب صفة الاستمرار، وفي المقابل أعطى الحزب الزعيم بورقيبة سلطة غير محدودة في التحكم في مجريات الأمور. أما العوامل الأخرى التي ساهمت في تقوية مركز الحزب الدستوري فهما **العامل السلبي، والعامل الإيجابي**. أما العامل السلبي، وهو الذي يبرز من خلال انعدام وجود صراع أو تنافس بين طبقات المجتمع التونسي، كما هو الحال في معظم الدول النامية، وبالتالي عدم وجود تعارض في المصالح. أما **العامل الإيجابي**، فيتمثل في ضرورة وجود حزب واحد للقيام بعملية التنمية والتحديث والقضاء على التخلف. ولقد كان للحزب الحاكم دوراً كبيراً في تماسك النخبة السياسية

التونسية؛ حيث أعتبر قادة الحزب الدستوري الجديد الذين شكلوا النخبة السياسية التونسية أنفسهم أعضاء في منتدي واحد، حيث تخرج معظمهم من "معهد الصادقية"، وقد أعتبر الحزب منذ الاستقلال رمزاً قوياً للتماسك ولتمثيل الأمة من خلال شخص واحد يمثله بورقيبة يسانده بقية أفراد النخبة السياسية، بالإضافة إلى الطبقة الحاكمة والطبقات المحكومة ، هذا التحالف الذي يعتبر أساس وحدة الأمة.

3-1 العسكريون وموقفهم من عملية التحول الديمقراطي

تميزت تونس بالمقارنة مع أنظمة الجوار الإقليمي (الجزائر، مصر، موريتانيا، ليبيا)، بعامل ارتكاز الحياة السياسية على النخبة المدنية، بمعنى غياب دور الجيش في الحياة السياسية التونسية منذ الاستقلال عام 1956؛ ويعود ذلك أساساً إلى مسار الاستقلال الذي حصلت عليه تونس عام 1956 من فرنسا عبر مفاوضات خاضها بورقيبة الذي استقر الرأي على اختياره زعيماً لتونس دون أن تقع مصادمات مثل تلك التي جرت في الجزائر في صيف 1962 غداة حصول البلاد على الاستقلال بين فصيلين متناقضين (الجيش، والحكومة المؤقتة) في الرؤية المنهجية للحكم بعد الاستقلال (بشير، 2014).

هذا السياق المدني للحكم ظاهره قوة جهاز الشرطة، الذي وإن كان أساسياً في الحفاظ على الأمة وإحباط بعض محاولات الإخلال به، إلا أنه في مجال الصراع على الحكم فهو ليس فى قوة الجيش وقدرته على إدارة اللعبة لصالحه بل وصنع توازنات النظام السياسي على غرار ما يجري في البلدان الأربع المذكورة سابقاً. فالجيش التونسي إذاً ليس لاعباً سياسياً بل مؤسسة لها دورها الأمنى تقف عند حدوده ولا تتعداه، مما يوفر البيئة الأمنية في إدارة عملية التحول الديمقراطي؛ فتلك تقاليد تونسية منذ الاستقلال وحتى عام2016 لكون وزير الدفاع شخصية مدنية منذ الاستقلال بدءاً من تقلد بورقيبة نفسه منصب وزير دفاع مع منصب رئاسة الوزراء، حيث وإن تعددت نداءات لتدخل الجيش في إرساء الأمن بعد مشادات جرت على الحدود الجزائرية مع متشددين إسلاميين بعد الثورة في عام 2013، إلا أن الجيش اكتفى بتوجية نداء وصف بالشديد اللهجة إلى مختلف أطياف المجتمع لتفادي الإنزلاق الأمني وهو ما أدى إلى نتيجيتين، الأولى توجيه أنظار فرقاء الأزمة السياسية في تونس إلى أهمية التسوية بدلاً من الصراع وهو ما نتج عنه الأثر السياسي، حيث أنه لم تخضع إدارة شؤون البلاد للقوة العسكرية، وصولاً إلى رفض الجيش سابقاً التدخل لفض مضاهرات يناير 2011 لقمع

المتظاهرين. أما الثانية، فهي عودة الجيش لثكناته وعودة الحكومة إلي سياسة تقوية جهاز الشرطة لاحتواء العناصر المتشددة والتهديدات الأمنية.

4-1 تأثير البيئتين الجوارية والإقليمية

تعتبر البيئات الجوارية والإقليمية لتونس حيويتان في إقرار منهج التسوية على منهجية الصراع. فالنسبة **للبيئة الجوارية** هناك التجربة الفاشلة للجزائر في إدارة الصراع الإستقطابى بين الإسلاميين والعلمانيين، مما أفضي إلى حرب أهلية (العشرية السوداء)، وهو ما دعى الإسلاميين الذين إستحوذوا على الحكم عقب إنتخابات 2012 في تونس إلى عدم استنساخ تجربة الجزائر. كما أنه يجب التنويه هنا بتلك الأهمية الجيواستراتيجية لتونس، والتي ليست في مستوى أهمية مصر – مثلا – في المركب الأمني الشرق أوسطي، وهو صنع فارق النجاح لصالح تونس.

أحدثت الفترة الإنتقالية من عملية إدارة التحول الديمقراطي التونسي تغييرات في الجيش كانت أهمها إحياء منصب رئيس أركان القوات المسلحة (منصب رئيس هيئة الأركان العامة) للأفرع الرئيسية في إبريل، حيث تولى اللواء عمار بن راشد هذا المنصب إضافة إلى رئاسة القوات البرية (غريوال، مركز كارينجي).

شهدت الفترة الإنتقالية من عملية التحول الديمقراطي بعد عام 2011 زيادة التعاون العسكري – العسكري مع بعض الدول الأجنبية مثل الإمارت، وتركيا، وقطر، ونمت العلاقات مع الولايات المتحدة بصورة كبيرة حيث وضعت الولايات المتحدة تونس "الحليف الرئيسي السادس عشر"، وكذلك نمت العلاقات مع حلف الناتو، وهوما يوفر لها مزايا هامة في التدريب، والقروض، والشراء، والبحوث التعاونية، والتمويل العسكري الخارجي.

2- مراحل إدارة عملية التحول الديمقراطي في تونس

الانتقال الديمقراطي في تونس أو انتقال تونس نحو الديمقراطية هي المرحلة الحديثة من تاريخ تونس المعاصر الذى انتقلت فيها السلطة من نظام الرئيس الديكتاتور "زين العابدين بن علي" والذي سقط بثورة شعبية في عام 2011، إلى دولة ديمقراطية الدستور ويعلوها القانون (جاد، 2013). تخلي الرئيس "بن علي" عن السلطة وغادر البلاد بشكل مفاجئ إلى المملكة العربية السعودية يوم الجمعة 14 يناير 2011. أعلن الوزير الأول "محمد الغنوشي" في نفس اليوم عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل (56) من الدستور مع

إعلان حالة الطوارئ، لكن المجلس الدستوري قرر بعد ذلك اللجوء إلى الفصل (57) من الدستور الذى ينص على إعلان شغور منصب الرئيس، وبناء على ذلك أعلن في يوم السبت 15 يناير 2011 عن تولي رئيس مجلس النواب "فؤاد المبزع" منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين إجراء إنتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من 45 إلى 60 يوماً.

قام الباحث بتناول مراحل إدارة عملية التحول الديمقراطي من خلال مرحلتين طبقاً لحجم الإنجاز في إدارة عملية التحول الديمقراطي وما تبعها من الإستحقاقات السياسية والدستورية حيث كانت المرحلة الأولى في الفترة من (2010 – 2014) والمرحلة الثانية في الفترة من (2014-2016).

2-1 إدارة عملية التحول الديمقراطي (2011- 2014)

إنطلق المسار للتحول الديمقراطي بعد الإطاحة ب "بن علي" ببعث ثلاث لجان يوم 17 يناير 2011، قبل أن يقع إصدار قوانين خاصة بها في فبراير 2011، وهي: "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي"، واللجنة الوطنية لإستقصاء الحقائق في التجاوزات والإنتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها؛ و"اللجنة الوطنية لتقصي الحقائث حول الرشوة والفساد" (مراسيم، 6، 7، 8، 2011). وقد أذن بتأسيسها في ديسمبر 2011، في ظل حكومة "محمد الغنوشي"، التى كانت بمثابة مرحلة توافقية نجحت من دون اللجوء إلى أي إنتخابات.

كان هناك وفاق بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وناشطين من مختلف الإتجاهات، وساعد التجربة المعتدلة في الحكم التحول بقبول التفاوض مع المعارضة، مما مازج بين التحول من الأعلى ومن أسفل. وكان ذلك بعد قبول المعرضة التي تحصنت بـ "المجلس الوطني لحماية الثورة" (ضم 29 حزباً وجمعية)، ومجالس جمهورية مماثلة الإنضمام إلى الهيئة العليا ذات الطابع الرسمي. وهكذا أصبحت الثورة ليست فقط شرعية بل وأيضاً قانونية (Houki, 2012)، شرعية بالإنتخابات وقبول المجلس الوطني لحماية الثورة "29 حزباً وجمعية"، وقانونية بإصدار الدستور والتصديق النهائي عليه. وتمكنت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة من وضع قانون إنتخابي، وإنتخاب هيئة مدنية مستقلة للإشراف على الإنتخابات، وتحديد موعد الإنتخابات في أكتوبر 2011، على ألا تتعدى فترة سنة لصوغ دستور جديد.

2-1-1 إنتخابات المجلس التأسيسي التونسي

توجهت الجماعة الناخبة التونسية إلى صناديق الاقتراع يوم 23 أكتوبر 2011 لإنتخابات مجلس تأسيسي تكون مهمته صياغة دستور جديد للبلاد، وتحديد سلطة تنفيذية عن طريق تشكيل حكومة وتعيين رئيس للبلاد، بالإضافة إلى ممارسة مهام التشريع مؤقتاً وبصفة انتقالية، وذلك لحين تنظيم إنتخابات عامة في إطار الدستور الجديد، وهذا الخيار له حيثيته بالنظر إلى التجربة التاريخية التونسية التي لجأت إليها في خمسينيات القرن الماضي إلى انتخاب مجلس تأسيسي لبناء الدولة غداة الاستقلال في عام 1956، كما أنه مثل حلاً متوافقاً مع أهمية عنصر الوقت في مواجهة تعقيدات مرحلة الانتقال شديدة الارتباك (قاسم، 2011).

توافرت الإرادة السياسية لدى السلطة الفعلية القائمة لإنجاز عملة انتقال ديمقراطي حقيقي، وعزز من ذلك دور الجيش الذي نأت قياداته عن لعب دور سياسي مباشر والإكتفاء بمراقبة الأوضاع عن قرب؛ وهو ما خلق بيئة سياسية مواتية لاتخاذ خطوات تصب في إتجاه إنجاز الاستحقاق الإنتخابي بنجاح، وتم إسناد إدارة الإنتحابات للجنة عليا مستقلة ترأسها المناضل "كمال الحبذديي"، حيث لم تر القوى الوطنية غضاضة من الاتفاق على تأجيل الإنتخابات من تاريخ 24 يوليو إلى 23 أكتوبر 2011 حتى تتوافر الضمانات والوقت الكافي لإنجاز إنتخابات نزيهه تتوفر لها الشروط المادية والقانونية والفنية لإنجازها.

إضافة إلى ذلك حاولت النخب السياسية حل معضلة الحفاظ على المكتسبات الإيجابية للدولة بعد الاستقلال المتمثله فى عدم زيادة ولاية المجلس التأسيسي عن عام، ضمان تمثيل كل المجموعات والقوى السياسية والثقافية والإجتماعية، والحفاظ على مكتسبات المرأة التونسية ومبدأ التناصف في الترسيخ بين الرجال والنساء (قاسم، 2011).

2-1-2 انتخابات تفرز خريطة سياسية جديدة

طبقاً للنتائج النهائية للإنتخابات التي تمت في 15 نوفمبر 2011، فقد شارك فيها أكثر من 116 قائمة حزبية، 1400 قائمة مستقلة تنافس فيها أكثر من 11 ألف مرشح بلغت نسبة المشاركة فيها 54,1%، وفازت حركة النهضة بـ 89 مقعداً من إجمالي 217 مقعد بنسبة 41,01%، وحصل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (يسار قومي) على 29 مقعداً بنسبة 13,06% برئاسة المنصف المرزوقي حيث جاء في المركز الثاني، وجاء تيار العريضة الشعبية للحرية والعدالة الإنتقالية في

المرتبة الثالثة بحصولة على 26 مقعداً بنسبة 11,71%، كما حصل حزب التكتل من أجل العمل والحريات (يسار) على 20 مقعداً بنسبة 9% ليحصل على المركز الرابع، تلاه في المركز الخامس الحزب الديمقراطي التقدمي (يسار الوسط) على 16 مقعداً بنسبة 7,4%، ثم تلتهم أحزاب صغيرة من إجمالي عدد 217 مقعداً برلمانياً. وبذلك شكلت الأغلبية بحزب النهضة ترويكا مع حزبين علمانيين آخرين هما: حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (مركز ثاني)، والتكتل الديمقراطي من أجل الحريات (مركز ثالث)، بالإضافة إلى الاتحاد العام للشغل ، وتمكنوا من **تشكيل حكومة إئتلافية** ناجحة. وبهذا تكون نتائج **الإنتخابات النيابية** قد عبرت عن رفض شعبي كبير لما هو قريب من النظام السابق. وكان تمثيل المرأة مميزاً (نجاح 49 إمرأة) بنسبة 55%، والمفاجأة أن عدد (42) من الـ (49) إمرأة كن على قائمة حركة النهضة الإسلامية.

2-1-3 دستور جديد

شهد شهر يناير 2014 تطورين مهمين في الحياة السياسية التونسية أولهما؛ إقرار المجلس الوطني التأسيسي مشروع الدستور الجديد بأغلبية أعضاء المجلس بعد نحو عامين ونصف العام من العمل المتواصل، ثانيهما؛ تكتلت جهود رئيس الوزراء الجديد "مهدي جمعة" لتشكيل مستقلة بعد المدة القانونية (ثاني حكومة منذ الثورة).

2-2 إدارة عملية التحول الديمقراطي (2014- 2016)

أفضت انتخابات 2011 في تونس إلى صعود الإسلاميين إلى الحكم، ولم تنجح الترويكا الحاكمة (الإسلاميون، وحزبان علمانيان، والاتحاد العام التونسي للشغل) من تحقيق ما هو مطلوب منها في الوقت المحدد، وهو إعداد دستور وقانون إنتخابي، ووضع هيئة منتخبة لتشرف على الإنتخابات المقبلة. وفي مشهد مشحون بالتشنج والمزايدات بعد سلسلة من الاغتيالات لشخصيات عامة وأعمال عنف بذبح جنود تونسيين بواسطة إسلاميين متشددين، وغداة أحداث 3 يوليو 2013 في مصر وعزل الرئيس مرسي، قام الاتحاد العام للشغل التونسي، واتحاد الأعراف، ورابطة حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين بمبادرة الحوار الوطني للخروج من الأزمة فكان التوافق على المسارات الثلاثة بالتزامن: المسار الحكومي والذى تمثل فى خروج الإسلاميين من الحكم، ووضع حكومة جديدة اتفقت عليها جميع الأطراف السياسية المنبثقة من الإنتخابات، والمسار الدستوري والذى تمثل فى فض الخلافات القائمة حول الدستور، والمسار الإنتخابي بإتمام إنتخابات الهيئة المشرفة على الإنتخابات،

حيث تم الإنتهاء من كتابة الدستور والتصويت عليه فصلاً فصلاً في يناير 2014. ومن ثم تم الإنطلاق حتى تكوين أول هيئة دستورية، وهي الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات التي إنطلقت بعد تجاوز بعض الصعوبات في إعداد صياغة مواد الإنتخابات التشريعية والرئاسية والعمل على إعدادها (البرديسي، 2016).

2-2-1 مرحلة التدعيم لعملية التحول الديمقراطي (أكتوبر 2014- أكتوبر 2016)

جرت إنتخابات 2014 (رئاسية أولى مباشرة، وبرلمانية ثانية) في جو الإطاحة بالإسلاميين: تحصل "حزب نداء تونس"، الحديث النشأة (2012) والمبني على أربعة روافد؛ "الدستوريين، والنقابيين، واليساريين، والمستقليين"، على أغلبية المقاعد 89 من مجموع 217 مقعد، بنسبة 41,01%، يلية الإسلاميين بـ 69 مقعداً بنسبة 36,79%. من جهة أخرى فاز الباجي القائد السبسي رئيس "حزب نداء" بالإنتخابات الرئاسية الأولى المباشرة من الشعب (وليس المجلس التأسيسي) بنسبة 55,68% أمام منافسه المنصف المرزوقي (الرئيس السابق له)، والذي كان مرشح مناصري الثورة المستمرة والصف الإسلامي (حتى وإن لم يكن بصفة علانية). وقد كان للمرأة التونسية في ذلك دوراً أساسياً، فقد صوت مليون إمرأة من جملة المليون وسبعمائة ألف لصالح الباجي قائد السبسي (مبادرة الإصلاح العربي، 2014) (Redissi , 2015).

شكل الحزب القائد (نداء) الحكومة بحسب ما ينص عليه الدستور، وكانت مدعمة بأربعة أحزاب بما فيها حزب النهضة الإسلامي لإعطاء الحكومة حظاً أكثر نجاحاً، وكذلك لتقليص دور الإسلاميين في المعارضة.

هذه المرحلة الجديدة مثلت الإجابة بصورة قطعية حول **مدى نجاح تونس خلافاً للبلدان العربية الأخرى؟**. هل هناك عوامل خاصة بتونس؟ هل مرد النجاح إلى دور المرأة ووزن الإرث البورقيبي (مساواة المرأة للرجل)؟ أوهو دور المجتمع المدني؟ وهل ستنجح تونس في النهاية في إرساء ديمقراطية دائمة؟

الإجابة كانت مقومات نجاح التدعيم الديمقراطي؛ هي ثلاثة محاور "التحاور السياسي، والتجانس المجتمعي، والدولة العضوية"، ثم رهان العدالة الإنتقالية للبت في **ثلاثة ملفات** تبدو متداخلة ولكنها مستقلة: "المسئولية السياسية للطاقم السياسي السابق، والمسئولية الجنائية الخاصة بإنتهاكات

حقوق الإنسان، والمسئولية الناجمة في قضايا الرشوة والفساد"، وأخيراً الأخطار التي تهدد التجربة؛ وهي بدورها ثلاثة "الأزمة الاقتصادية، وإضعاف الدولة، والارهاب".

2-2-2 مقومات نجاح التدعيم لعملة التحول الديمقراطي (مرحلة الحوار)

لم يكن الحوار الوطني في تونس بديلاً للمجلس التأسيسي (Redissi, July 2014)، بل هدفه هو التوفيق بين الشرعية الإنتخابية والشرعية التوافقية. وكان مؤشراً على سقوط شرعية الحركة الإسلامية (Rediss, May and July 2014).

إنطلق الحوار في نهاية أكتوبر 2013، في ظل وضع اتسم بإنعدام الثقة وإنسداد الأفق لأسباب عديدة ومتشعبة؛ مردّها أولاً؛ إلى التأخير في إصدار دستور توافقي بعد أربع مسودات آخرها في يونيو 2013، وثانياً، إنتقادات الآداء الحكومي غير المرضي في المجال الاقتصادي. وثالثاً، تردي الأوضاع الأمنية بعد موجة من العنف قادتها مجموعات دينية متشددة، الأمر الذى أفضى إلى اغتيال شخصيات عامة.

دام الحوار لمدة ثلاثة أشهر وتوج في يناير 2014، بعد أن وضعت حيز التنفيذ خارطة طريق ذات ثلاثة مسارات (حكومي، دستوري، وإنتخابي)، تمثلت في الإسراع بالمصادقة على الدستور وتكوين حكومة كفاءات تحت رئاسة "المهدي جمعه"، واستكمال إنتخاب الهيئة العليا للإشراف على الإنتخابات. وتم في 9 أكتوبر 2015 تكريم الرباعي الراعي للحوار "الترويكا" بجائزة نوبل للسلام **(الاتحاد العام التونسي للشغل، المنظمة التونسية للأعراف، وعمادة المحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان)**، بما هو اعتراف لهذه المؤسسة بقدرتها على تجنب البلاد دوامة العنف. والرباعي الراعي للحوار له عمق في الثقافة السياسية في تونس، فهو إلي حّد ما **إمتداد للدولة المدنية المستحدثة أو الجديدة (Neo- Corporatist State)**، وتأسست منذ الاستقلال على روافد أربعة (منظمة الشغالين، ومنظمة الأعراف، والاتحاد الوطني للمرأة، والاتحاد الوطني للشباب)، وهي منظمات احتكرت تمثيل منظوريها مقابل الولاء للدولة المتسلطة– جدلية الدولة القوية والمجتمع المدنى (Redissi, 2007). وهذا الحلف هو امتداد "للقطب التاريخي" (Historical bloc) بمفهوم أنطونيو غرامشي.

وكان من نتائج منطق التآلف الوصول إلى ما سمي بـ "دستور توافقي" (2014)، حيث تأسست لجنتا توافق داخل البرلمان، وفي هياكل الحوار الوطني عملتا معاً بالتنسيق للوصول إلى النسخة النهائية للدستور التوافقي، وهذا خلافاً لدول الجوار حيث يسود مبدأ **"الرابح يحصل على الكل"**

(Takes all the Winner). ويعد الدستور التونسي أول نص أساس عربي **يقر بحرية الضمير** إذا ما استثنينا دستور لبنان الطائفي (عام 1926)، والذي احتوى على عبارة "حرية المعتقد"، والفرق بينهما شاسعاً (البرديسي، 2016).

2-2-3 تجانس النسيج الإجتماعي التونسي

تتناغم ثقافة الوفاق التونسي مع تناغم النسيج الإجتماعي. فالدولة التونسية هي **دولة – أمة واحدة**. وذلك خلافاً للعديد من الدول الديمقراطية متعددة الأجناس مثل أمريكا وكندا التي تحتاج مواطنة متعددة الثقافات Multicultural Citizenship، وهو ما يميز تونس عن الدول العربية الأخرى التي برزت فيها الانقسامات الدينية (مسلمين/ غير مسلمين)، الإثنية (قبائل وأعراف)، والطائفية (شيعة/ سنة)، مما غذى الديكتاتورية بإسم وحدة الأمة. فالشعب التونسي لا يشكو من اختلافات عرقية، ولا قبلية حيث تلاشت القبلية من جراء التحديث القسري الذي قام به بورقيبة)، ولادينية (الأغلبية من المسلمين)، ولا طائفية (الكل سنة)، ولا مذهبية (الكل مذهب مالكية)، وهو ما سّهل عملية التوافق السياسي وجنبها العوائق الموجودة في البلدان الأخرى متعددة الأطياف التي لم تنجح. وفي المقابل هناك تمايز كثيف ومتأزم بين العلمانيين والإسلامين لهيمنة الثقافة العلمانية على النخب أكثر إطلاقاً من البلدان العربية الأخرى (باستثناء لبنان والجزائر). لكن الحوار الوطني قرب وجهات النظر، وتكوين الحكومات المشتركة (الترويكا سابقاً، وبين حزب نداء، وحركة النهضة لاحقاً).

2-2-4 الدولة العضوية

يبدو من المؤكد أن تونس كانت تاريخياً دولة قّوة، ولكنها هي كذلك. فهي أولاً، دولة بصفتها جماعة منظمة ومتأسّسة Institutionalize، تحتكر الضغط المسلح على مساحة ترابية مقبولة إجتماعياً. وفي الحال تتمتع الدولة التونسية بعمق تاريخي يرجع بحسب المؤرخين إلى الدولة الحفظية تقريباً، والتي دامت ما يقرب من ثلاثة قرون (1236– 1574م)، تلتها الدولة المرادية التي خرجت من أحشائها الدولة الحسينية التي دامت ثلاثة قرون أيضاً (1705– 1956)، خلافاً لمعظم الدول العربية الأخرى باستثناء مصر والمغرب. وهي ثانياً، دولة القوة الإدارية (Etat de la Puisssance Machtsaat)، أي الدولة الحارسة التي تنتج القانون وتطبقة على المواطنين، ولا تطبقة على نفسها، خلافاً لدولة القانون (Rechtstaat/ de- driot)، أي الدولة التي تخضع للقانون (البرديسي، 2016)، وهي ليست الدولة التي تعتمد على العنف، إنما هي الدولة العضوية Organic State القادرة على

النفاذ إلى المجتمع، **هذا هو مفهوم الدولة القوية بحسب ميقدال**(Jones, 1981)، كما أن الدولة العضوية هي القوة الإدارية التى أصبحت دولة قانون من خلال إرساء الدستور الجديد في 2014.

وعموماً أثرت الحالة العضوية Organic State في المجتمع في العمق. فالديمقراطية كانت نتاجاً للتحديث المتعدد الأوجه (الرخاء النسبي والطبقة المتوسطة، والنخب المتعلمة)، وهذه المقومات تسمح بتزاوج الأمن والحرية والديمقراطية، وهو ما يؤسس قيام دولة ديمقراطية وقوية في الآن نفسه. وهذا خلافاً لمن يتصور أن الديمقراطية تضعف الدولة وتنبئ بانهيارها!!.

الخاتمة

في ختام القول بأن هذه الدراسة ومن خلال محاولتها الإجابة عن السؤال الرئيسي وهو: لماذا تنجح بعض النظم وتتعثر نظم أخرى؟ بمعنى آخر لماذا نجحت دولة تونس في عملية التحول الديمقراطي وفشلت دول عربية أخرى؟ نجد أن هذه الدراسة تؤكد على أن رشادة المجتمع التونسي ووعي النخب والأحزاب والقوى والتيارات السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالتوافق على استدعاء الإرث التاريخي التونسي التوافقي (التجربة التاريخية التونسية بإنشاء مجلس تأسيسي غداة الاستقلال عام 1956) بإنشاء المجلس التأسيسي في 17 ديسمبر 2011، وبدء مرحلة تفاوضية نجحت من دون اللجوء إلى أي انتخابات نتيجة الوفاق بين الأحزاب السياسية والمنظمات والمجتمع المدني وناشطين من مختلف الإتجاهات، وساعد النخبة المعتدلة في الحكم على التحول الديمقراطي بقبول التفاوض مع المعارضة، مما مزج بين التحول من الأعلى ومن أسفل. حيث كان حلاً توافقياً مع أهمية عنصر الوقت في مواجهة تعقيدات مرحلة الانتقال الديمقراطي شديدة الارتباك. وبهذا توافرت الإرادة السياسية لدى السلطة الفعلية القائمة لإنجاز عملية التحول الديمقراطي، وعزز من ذلك دور الجيش الذي نأت قياداته عن لعب دور سياسي والاكتفاء بمراقبة الأوضاع عن قرب، وهو ما خلق بيئة سياسية مواتية لإتخاذ خطوات تصب في إتجاه الإستحقاق الإنتخابي بنجاح.

إلا أنه على الرغم مما واجهته تونس من تحديات خاصة بعد صعود الإسلاميين إلى الحكم، ولم تنجح الترويكا الحاكمة (حزب النهضة الإسلامي، وحزبان علمانيان، والاتحاد العام التونسي للشغل) من تحقيق ما هو مطلوب منها في الوقت المحدد (إعداد دستور توافقي، وقانون إنتخابي، ووضع هيئة منتخبة للإشراف على الإنتخابات المقبلة "2014"). وفي جو مشحون بالتشنج والمزايدات بعد سلسلة من الاغتيالات وأعمال عنف من إسلاميين متشددين وغداة أحداث 3 يوليو 2013 في

مصر وعزل الرئيس مرسي، قام "الاتحاد التونسي للشغل، واتحاد الأعراف، ورابطة حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين"، بمبادرة الحوار الوطني للخروج من الأزمة على المسارات الثلاثة بالتزامن: مسار الإنتخابات، ومسار الدستور، والمسار الإنتخابي بإتمام انتخابات الهيئة المشرفة على الإنتخابات ساعد في ذلك نجاح إتمام الانتخابات الرئاسية الأولى والبرلمانية فى عام 2014. ولم يكن الحوار الوطني بديلاً للمجلس التأسيسي بل هدفه التوفيق بين الشرعية الإنتخابية والشرعية التوافقية، وقد ساعد في ذلك تجانس المجتمع التونسي، فضلاً عن أن تونس تاريخياً دولة قوة؛ دولة عضوية ودولة قانون.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- إبراهيم، ح. (2014)، "أزمة النخبة السياسية تعثر مسارات الثورة"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 53.

2- أمنينة، ع. (2011)، "المنظمات العاملة في حقوق الإنسان في غرب ليبيا: الواقع والتحديات؛ احتياجات المجتمع المدني في ليبيا"، **المعهد العربي لحقوق الإنسان**، تونس.

3- أيوب، خ. (2011)، "موقف الاتحاد الأوروبي من ثورات الربيع العربي"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 3564.

4- بدر الدين، ا (1986)، "**مفهوم الديمقراطية الليبرالية**" في على الدين هلال (محرر)، التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق)

5- البرديسي، ح. (2016)، "تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، **سياسات عربية**، العدد 18.

6- **بشير، م. (2014)**، "نجاح التجربة الديمقراطية في تونس: وأين الفارق"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 56.

7- بويزا، ب. (1993)، "العراق والديمقراطية غير الممكنة مصيدة الدولة القومية"، في نيفين مسعد (محرر)، **التحولات الديمقراطية في الوطن العربي**، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة، القاهرة: مركز البحوث الدراسات السياسية، جامعة القاهرة.

8- توفيق، ح. (2014)، "معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 55.

9- جاد، ع. (2013)، "**الثورة التونسية المسار والتحديات**"، التقرير الاستراتيجي العربي 2011- 2012، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

10- الجمعاوي، أ. (2014)، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، **سلسلة دراسات سياسات عربية**، العدد 6، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

11- الجورش، ص. (2012)، "حركة النهضة التونسية في قلب الإعصار"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 48.

12- حسن، أ. (2018)، "**الحركات الإجتماعية وعملية التحول الديمقراطي في تونس وحزب النهضة دراسة حالة : دراسة ميدانية في الانثروبولوجيا**"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

13- الدردي، ع.، رمضان، أ. (2014)، "**المشهد الاقتصادي العربي في ضوء الحراك الشعبي السابع للتنمية الثقافية**"، بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

14- الدستور التونسي لعام 2014.

15- زهران، ج (2005)، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**، نيفين مسعد (محرر)، على الدين هلال (مشرف)، **(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية)**.

16- سالم، ب. (2016)، "تناقضات الصراع والتحول في العالم العربي"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 64.

17- شقير، ح. (2014)، "**الإنتخابات التشريعية في تونس، بداية مرحلة جديدة أم مواصلة حرب الخنادق**"، مبادرة الإصلاح العربي ديسمبر 2014، متاح على الرابط :http://bit

18- عبد الحليم، أ. (2008)، "**التحول الديمقراطي والأمن القومي مع التطبيق على مصر والعراق (1991- 2005)**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

19- عرفات، أ. (2007)، "**دور العامل الخارجي في تغيير الثقافة السياسية : دراسة في فكر المحافظين الجدد تجاه عملية التحول الديمقراطي (2001- 2006)**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

20- عوض، ج. (2010)، "**رؤية القيادة لقضايا الإصلاح في ماليزيا**"، في هدى ميتكيس، حسن بصري (محرران)، قضايا الإصلاح في ماليزيا، القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

21- عويضة، أ. (2017)، "**تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمل الأفريقي منذ عام 2011: دراسة حالات مصر- ليبيا- تونس**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

22- غربوال، ش. (2013)، مركز كارنيجي، متاح على الرابط: ththlm-thwart-ashyh-fy-dlysnec.org#thlath-htps:canegie

23- فرجاني، ن. (2014)، "الحكم الصالح: مفهوم ومؤشرات القياس"، **المستقبل العربي**، العدد 309.

24- قاسم، م. (2011)، "انتخابات المجلس التأسيسي التونسي"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 204.

25- قرني، ب. (2014)، "التحول الديمقراطي"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 56.

26- قرني، ب. (2014)، "نحو رؤية متكاملة"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 56.

27- قنديل، غ. (2013)، "الولايات المتحدة والثورات العربية"، **الشرق الجديد، وكالة أخبار الشرق الأوسط، بيروت**.

28- لطفي، أ. (2019)، "التراجع الديمقراطي في دول الموجة الثالثة للديمقراطية"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 76.

29- محاضر اجتماعات المجلس الوطني للثورة والهيئة العامة للإنتخابات.

30- المناعي، ع. (2016)، "**الاتحاد العام التونسي للشغل**"، مبادرةالإصلاح العربي، تونس العاصمة.

31- المنوفي، ك (1978)، "**أصول النظم السياسية المقارنة**"، (الكويت، شركة الربيعات للنشر والتوزيع. الكويت).

32- ميتكيس، هـ. (1981)، "**النخبة السياسية في تونس**"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

33- الميري، ع. (2006)، "**التحول الديمقراطي في دولة قطر1995- 2004**"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

34- نجيب، ع. (2014)، "**مصر وتحديات المرحلة الانتقالية في زمن الفوضى الخلاقة**"، مجلة ميدل إيست اون لاين، متاح على الرابط: http://middle-East-online.comlais=17039

35- هينتجتون، ص. (1993)، "**التحول الديمقراطي**"، ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة.

36- هينتجتون، ص. (1993)، "**الموجة الثالثة**: الديمقراطية آواخر القرن العشرين"، ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة: مركز ابن خلدون، دار سعاد الصباح.

37- وسيم، ح. (2010)، "**إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية: مقارنة إصلاحية في خدمة القانون**"، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

ثانياً: قائمة المراجع الأجنبية

1- Anderson, L (2011), "Denystifying the Arab Spring: Parsing the Differences between Tunisia, Egypt, Libya, **Foreign Affairs,** Vol. 90, No. 3.
2- Barzeggr, K. (2012), "The Arab Spring and the Blancei the Middle East**", Power& Policy Belefer for Science and International Affairs**, 30 October.
3- Houki, C. (2012), " Le Conseil National de la Revolution, in.
4- Jones, E. (1981), "**The European Mirack, Environments, Economies and Geopolitics in the History of Europe and Asia,** London: Cambridge University Press.
5- Leach, A. (2014), "Trouled Poliiticaltran Sition: Tunisia, Egypt and Libya", Cairo: Middle East Policy xx1, No. 1, Spring.
6- Pretnes, V. (2011), Der Aufstand: Diearabiere Revolutionmuncnen Under inrefolgen, Munchen: Pantheon Vel;arag, 1, London.
7- Redissi, H. & Nournia, & Zaghal, A., Latransition Demo- Cratique en Tunsie, Etatde Slieux, Vol. 1, le Sacturs (Tunis: Dewern Edition. S. 2012.
8- Redissi, H. (2007), "Etat Fort, Sociere Faibleer Maghreb- Machrek, No. 192, PP 89-117.
9- Redissi, H. (2014), "What Role for Tunisia's National Dialogue under tk interlm Unity Government?", Arab Initiative Rerorm, July 2014, available at: https://Rit:1447rDWthedeclineofPoliticalislam'slegiti-macy,thetunisiancase,Philosophy&Socailcriticism,vd,40,h04-5 , PP. 381-390.
10- Saward, M. (1998), "The Terms of Democracy", Canor-idge: polity.
11- Stepan, A. (2012), "Tunisia transition and twin to toleration, Journal of Democracy, Vol. 23, No.2.